

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (الاتفاق العالمي)

الاستعراض الإقليمي- 2020

جمهورية مصر العربية

المقدمة والمنهجية

- 1- استهدف الاستعراض تسجيل الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، وتراوحت هذه الجهود بين استحداث آليات وهيئات جديدة إلى اعتماد سياسات وبرامج تهدف إلى التحسين من حوكمة الهجرة. ففي 2019، أصدر رئيس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة وطنية، يرأسها وزير الخارجية، من أجل تنسيق تنفيذ الاتفاق العالمي ومتابعته بالتعاون مع الهيئات الوطنية المعنية، ومنها وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين في الخارج، ووزارة القوى العاملة، ووزارة الداخلية، واللجنة الوطنية للتنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر، وذلك لضمان اتساق السياسة وتعميم مراعاة قضية الهجرة في جميع السياسات. وترفع اللجنة الوطنية تقارير بأعمالها إلى رئيس الوزراء بشكل دوري، وحتى تاريخه قامت اللجنة بصياغة ثلاثة تقارير في يناير ومارس ويوليو 2020 متاحة لعموم الجمهور.
- 2- يحاول هذا الاستعراض توضيح أبعاد النهج الشامل للحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله والتي جرى أخذها بعين الاعتبار خلال جميع المبادرات المنفذة. وكذلك، اهتم الاستعراض بالنهج القائم على أساس حقوق الإنسان والمعني باحترام منظور النوع الاجتماعي ومراعاة الطفل وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الفقرة 15 (و)، و(ز) و(ح). وساعد الاستعراض في تحديد الفجوات المعينة التي سوف تتناولها الحكومة خلال الفترة القادمة.
- 3- قامت وزارة الخارجية بتنسيق المشاركة والمعلومات المتعلقة بهذا الاستعراض الوطني. كما قامت الوزارة، بقيادة من القطاع المعني بشؤون الهجرة واللجئين ومكافحة الاتجار بالبشر، بالإشراف على الاتصالات مع الأطراف المعنية الخارجية، سواء بشكل ثنائي أو من خلال اللجان والهيئات المؤسسية العديدة التي ترفع تقاريرها إلى الحكومة المصرية. علاوة على ذلك، اعتمدت وزارة الخارجية على وجود المجموعات والآليات التي شكلتها الأطراف المعنية.

السياسة والبيئة المواتية

- 4- تتعامل مصر مع قضايا الهجرة من خلال نهج شامل وکلي يرتبط بشكل وثيق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع الاهتمام بالهدف 10.7 بشكل خاص والمتعلق بـ: "تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وأمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة." بالإضافة إلى ذلك، تبنت الحكومة المصرية الاستراتيجية الوطنية الخاصة بها، المتمثلة في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، والتي تستند إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بهدف تحقيق التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية والنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً. وعليه، تتماشى رؤية مصر 2030 مع أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من عدم الإشارة بشكل صريح لقضية الهجرة في استراتيجية التنمية المستدامة، إلا أنها تضمنت مراعاة توفير الخدمات المقدمة إلى المجموعات الضعيفة والمهمشة في المجتمع، والتي بالتبعية تتضمن المهاجرين واللجئين.
- 5- كذلك، دعمت الحكومة المصرية توفير آليات لجمع البيانات المُنسفة وعالية الجودة والمتاحة في الوقت المناسب والموثوق بها بما يتماشى مع هدف التنمية المستدامة 10: الحد من أوجه عدم المساواة، وهدف الاتفاق العالمي 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، من أجل تعزيز إتاحة البيانات المتعلقة بالهجرة التي من الممكن لها المساعدة في وضع سياسات واستراتيجيات تقوم على أساس الأدلة.
- 6- وفيما يتعلق بأثر جائحة كوفيد-19 وتداعيات الاستجابة ذات الصلة، واجه المهاجرون تحديات بسبب هذا النوع من الأزمات غير المسبوقة لكل من الأفراد والمؤسسات. ولهذا وضعت الحكومة المصرية سلسلة من التدابير للتخفيف من وطأة الضغط على المهاجرين. ومن ضمن الأمثلة على ذلك توفير الرعاية الصحية للمهاجرين على قدم المساواة مع المصريين والتعامل بمرونة مع تواريخ انتهاء التأشيرات، إلى جانب استثناء الأطفال من المهاجرين من اشتراط ودود إقامة سارية للالتحاق بالمدارس الحكومية، وقبول تسجيل 65000 طفل أجنبي بالمدارس الحكومية في العام الدراسي 2020-2021 دون وجود إقامة سارية. وتندرج هذه الجهود تحت الهدف 5 من الاتفاق العالمي: تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية.
- 7- ومثل الكثير من الدول الأخرى، فإن تطبيق العديد من الدول المستقبلية للمهاجرين المصريين لقيود استثنائية على الانتقال، جاء ليمثل تحدياً أمام تنفيذ أنشطة الاتفاق العالمي. وقد أدت تلك القيود المفروضة دولياً على الانتقال إلى تفاقم المصاعب التي يواجهها المهاجرين من العمالة الأكثر ضعفاً، وهو ما استوجب التحرك السريع من جانب الحكومة لإعادة المصريين العالقين، وتقديم الدعم لهم لإعادة الاندماج في المجتمع ومساعدتهم على الحصول على فرص عمل بمصر. كما تأثرت فرص إعادة توطين اللجئين اللذين تستضيفهم مصر إلى دول أخرى إلى دول أخرى، إلى جانب تراجع عدد المهاجرين الأجانب ممن يتم إعادتهم

طوعيا الى دول المصدر نتيجة عدم انتظام حركة الطيران والقيود المفروضة على السفر.

8- أثبتت الحكومة المصرية، خلال العامين الماضيين، استعدادها للدفع بمسائل الهجرة وإدماجها على الساحة الإقليمية والدولية بشكل أكبر. ومن ضمن الأمثلة على ذلك: المؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية "تنفيذ الاتفاق ودراسة أثره على السياسات في المنطقة العربية" المنعقد بالقاهرة في 3 و 4 ديسمبر 2019؛ ورشة عمل لبناء القدرات حول حوكمة الهجرة في المنطقة العربية والمنعقدة أيضًا بالقاهرة في 5 ديسمبر 2019؛ والتي أقيمت مع نقاط اتصال معنية بالهجرة من دول عربية تتضمن مصر، وشارك في تنظيمها المنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية؛ منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة المنعقد في ديسمبر 2019 لمناقشة تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا مع تناول النزوح القسري وحوكمة الهجرة من ضمن موضوعات المنتدى. ومن الأمثلة الأخرى للفعاليات الدولية، الاستضافة الناجحة للمنتدى الدولي المعني بإحصاءات الهجرة المنعقد في يناير 2020 بالقاهرة مع مشاركة ما يزيد عن 800 ممثل دولي. كذلك، تعتبر مصر أيضًا عضو فاعل في سبع آليات للتشاور بين الدول فيما يتعلق بالهجرة على المستويات الإقليمية والدولية، ألا وهي المنتدى الأفريقي المعني بالهجرة الذي استضافته القاهرة في سبتمبر 2019، و عملية التشاور الإقليمية العربية المعنية بشئون الهجرة واللجئين، وحوار الهجرة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، ومبادرة القرن الأفريقي للاتحاد الأفريقي بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والمبادرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان القرن الأفريقي لتقصي طرق الهجرة (عملية الخرطوم) والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

التقدم المُحرز في أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

9- تتعامل مصر مع مسائل الهجرة بنظرة استراتيجية شاملة تغطي كافة مراحل الهجرة؛ مع مراعاة وضعها كبلد من بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ومنذ إقرار الاتفاق العالمي كثفت الحكومة المصرية مساعيها في حوكمة الهجرة، ومواجهة التحديات التي تصاحب الهجرة الحالية، وتعزيز مساهمة المهاجرين والهجرة في تحقيق التنمية المستدامة. ويعد هذا النهج من أهداف الاتفاق العالمي، خاصة في التعامل مع مسائل الهجرة بنهج تنموي شامل من خلال توفير الدعم الفني والمالي لبلدان المنشأ، والتأكيد على العلاقة المحورية بين التنمية والاستقرار السياسي لاسيما في أفريقيا.

10- علاوة على ذلك، بما أن مصر أيضًا من بلدان المنشأ فتؤكد الحكومة المصرية على ضرورة تعزيز مهارات الشباب ودعم قابلية التوظيف وفقا لاحتياجات الأسواق الوطنية والعالمية كما تشجع على التنسيق بين الحكومات فيما يتعلق بهجرة العمالة وتنقلها. كما تعطي الحكومة الأولوية للتعاون الدولي لتسهيل وصول المهاجرين إلى أسواق العمل بشكل منصف وأخلاقي يحول دول استغلالهم ويستفيد على نحو إيجابي من مهاراتهم للمساهمة في تحقيق التنمية.

وضع تنفيذ الأهداف 23 للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

1. جمع بيانات دقيقة ومصنفة واستخدامها كأساس للسياسات القائمة على الأدلة

- ✓ تعتقد مصر في أهمية الحصول على البيانات في الوقت المناسب وأن تكون موثوق بها وذلك لدعم تنقل البشر وطلبات أسواق العمل استنادًا إلى النهج القائم على أساس الحقوق بالإضافة إلى فهم دوافع الهجرة غير النظامية.
- ✓ أقامت الحكومة المصرية وحدة تحليل بيانات الهجرة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في 2017 بهدف إجراء البحوث والعمل على فجوات البيانات الخاصة بالهجرة. وتركز وحدة تحليل بيانات الهجرة على الخروج بتحليل لإحصاءات الهجرة الأساسية التي جمعتها الحكومة لدعم تطوير سياسة تقوم على أساس الأدلة، ولتعزيز حوكمة الهجرة.
- ✓ صدر قرار جمهوري بإقامة قاعدة بيانات وطنية للمغتربين في سبتمبر 2018 لتوجيه القرارات المتعلقة بحوكمة الهجرة وتتبع المهاجرين في الخارج لضمان تسجيلهم لدى السفارات المعنية.
- ✓ من ضمن أمثلة جهود بناء القدرات لوحدة تحليل بيانات الهجرة المساهمات التالية: في فبراير 2019 قام مسؤولون كبار من نظراء حكوميين مختلفين، بما في ذلك وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين في الخارج، واللجنة الوطنية للتنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر، ومعهد الدراسات والبحوث الإحصائية، من بين جملة هيئات أخرى، بحضور ورش عمل في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول بيانات الهجرة غير النظامية. ساهم في تنظيم هذه الورش مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية التابع للمنظمة الدولية للهجرة. وتناولت ورش العمل منهجيات جمع البيانات وتحليلها من أجل تطوير السياسة، والنظريات والتعريفات الخاصة بالهجرة النظامية، والمصادر الدولية لبيانات الهجرة، واتجاهات البيانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- ✓ في سبتمبر 2019 تلقى المتخصصون في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تدريبًا على المسائل الفنية والمنهجيات المتعلقة بتصميم البيانات الخاصة بالمسح القومي للهجرة الدولية لمصر، بهدف التغلب على مشكلة النقص في البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية على المستويات الوطنية والإقليمية.
- ✓ استضافت مصر المنتدى الأفريقي الخامس للهجرة في سبتمبر 2019 والذي ركز على بيانات الهجرة في القارة الأفريقية وأكد على أهمية تنسيق المنهجيات والتعريفات فضلاً عن بناء قدرات المؤسسات الإحصائية الوطنية في مجال بيانات الهجرة وإحصاءاتها.
- ✓ في يناير 2020، استضافت مصر المنتدى الدولي الثاني حول إحصاءات الهجرة، وهو أكبر منتدى عالمي مخصص لإحصاءات

الهجرة والذي استهدف حشد الخبرات من مجموعة كبرى من المجالات مثل الإحصاء، والاقتصاد، وعلم السكان، وعلم الاجتماع، وعلم الجغرافيا المكانية وتكنولوجيا المعلومات. كما استهدف أيضاً دعم جمع بيانات الهجرة وتحليلها وتحسين منها على مستوى العالم، وذلك من خلال الجمع بين مجموعة كبرى من المشاركين لمشاركة مبادرات البيانات الجديدة وأمثلة النجاح في مجال بيانات الهجرة ومناقشتها. حضر المنتدى المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة أنطونيو فيتورينو وبحث وسائل مبتكرة لقياس تنقل السكان والخروج بالإحصاءات في الوقت المناسب.

✓ قامت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر بوضع خارطة لتحديد المحافظات المصرية التي بها أعلى معدلات للهجرة غير النظامية، بما في ذلك محافظات الخروج/ المغادرة والمحافظات المرسله، وذلك للتركيز على تعزيز الوعي والتنمية الاقتصادية في هذه المحافظات وقياس أثر الجهود المبذولة والأنشطة الجارية بها.

2. تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الأفراد إلى مغادرة بلد المنشأ

✓ تسعى الحكومة إلى ضمان عدم اتخاذ القرارات المتعلقة بالهجرة قائما على الاضطرار، لهذا تهدف رؤية مصر 2030 التي اعتمدها الحكومة إلى خلق فرص عمل وتحقيق التنمية المستدامة.

✓ من 2017 إلى 2018 نفذت الحكومة المصرية مجموعة من المشاريع في المحافظات الأقل نمواً من أجل دَر الدخل، وخلق فرص عمل، ودعم المجتمعات الضعيفة من خلال تدخلات مستدامة بيئياً، والتي توفر فرص وصول أساسية للخدمات الطبية وكذلك فرص عمل مؤقتة.

✓ وبقيادة وزارة القوى العاملة منذ 2018 خضعت العديد من مراكز التدريب المهني للتجديد والتجهيز في المحافظات التي بها نسبة سكانية أكثر عرضة للهجرة وذلك من أجل توفير البدائل، ومستويات أعلى من قابلية التوظيف.

✓ تعمل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر على تحديد فرص العمل وريادة الأعمال وجمعها من أجل الشباب مع نشرها على مواقعها الإلكترونية كجزء من توفير البدائل لجميع الأشخاص الذين يفقدون عملهم بسبب جائحة كوفيد-19.

✓ ترصد اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر تنفيذ المبادرات من خلال جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وذلك من أجل توفير البدائل للشباب عبر تدريبهم، وزيادة مهاراتهم، وخلق فرص عمل.

✓ قامت اللجنة الوطنية بتشكيل فرقة عمل صغيرة تتكون من الهيئات المعنية لمناقشة سبل توفير فرص العمل في القطاعين العام و/أو الخاص؛ التمكين من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذه الفرص من خلال نشرها على موقعها الإلكتروني ولدى الوزارات المختصة.

✓ تعاونت اللجنة الوطنية مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في خلق فرص عمل ودعمها من أجل صغار رواد المشاريع على نحو يساهم في حمايتهم من أشكال عديدة للاستغلال. وتضمنت الجهود تنظيم المعارض لبيع منتجات الشباب.

✓ اعتمدت مصر عددًا من المبادرات والحملات والمشاريع الوطنية مثل "حياة كريمة"، و"تكافل وكرامة"، و"100 مليون صحة" من أجل المجموعات الضعيفة بهدف التحسين من المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر المصرية.

✓ وفي الوقت نفسه، تواصل الحكومة عملها على تنفيذ المشاريع العملاقة في المحافظات المرسله الرئيسية للهجرة غير النظامية، مع التركيز بشكل رئيسي على خلق فرص عمل.

3. تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة

✓ تعزز مصر من عملية تسجيل المصريين في الخارج لدى السفارات والقنصليات من أجل ضمان القدرة على الوصول إلى المساعدة القنصلية وتحديث المعلومات.

✓ حصلت جميع السفارات والقنصليات في الخارج على التدريب والمبادئ التوجيهية المعنية بتحديد ضحايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتوفير المساعدة لهم.

✓ تقدم وزارة القوى العاملة التوعية قبل المغادرة كما وفرت وزارة التضامن الاجتماعي تطبيقاً على وسائل التواصل الاجتماعي من أجل تواصل المغتربين مع الوزارة.

✓ وكجزء من استراتيجيتها الوطنية 2016-2021، توفر اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر الدورات التدريبية وكذلك أنشطة رفع الوعي حول ممارسات الهجرة الآمنة، والمخاطر المرتبطة بالهجرة غير النظامية والبدائل الإيجابية للهجرة غير النظامية.

✓ في مايو 2018، أطلقت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر حملة موسيقية ضمن جهود مكافحة التهريب، لتلقي بالضوء على معاناة أسر المهاجرين. ولقد وصلت الأغنية المستخدمة لما يزيد عن 10.5 مليون شخص. وخلال نفس العام، نفذت اللجنة الوطنية أيضاً برامج توعية مجتمعية حول الهجرة غير النظامية استهدفت الأطفال في الشريحة

العمرية 12-18 سنة ضمن أعلى ست محافظات مرسلة.

✓ كما قدمت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر سلسلة من ورش العمل بهدف تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية والشعبية المصرية فيما يتعلق برفع الوعي بشأن الهجرة غير النظامية في المحافظات الأعلى من حيث عدد المهاجرين.

4. ضمان حيازة جميع المهاجرين ما يثبت هويتهم القانونية ووثائق كافية

✓ تتولى القنصليات والسفارات المصرية بالخارج مسؤولية إصدار وتجديد جميع وثائق الهوية للمهاجرين المصريين بالخارج.
✓ يصدر قطاع جوازات السفر بوزارة الداخلية "بطاقات الإقامة الذكية" باستخدام أنظمة تكنولوجية متقدمة والتي بمقتضاها يصدر للأجانب تصاريح بالإقامة في الدولة. تسمح البطاقة الذكية للمهاجرين بالوصول إلى الخدمات الحكومية وغير الحكومية بشكل سهل وملائم.
✓ تحافظ الحكومة المصرية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، على علاقة وثيقة بالسفارات والقنصليات الأجنبية لضمان حصول المهاجرين الأجانب على وثائق صحيحة، ويتضمن ذلك تسهيل إصدار سفاراتهم لجوازات السفر ووثائق السفر الجديدة.

5. تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية

✓ وقعت مصر على العديد من الاتفاقيات الثنائية لتعزيز السبل القانونية لتنقل العمالة.
✓ يجري الإصلاح التعليمي لضمان تحقيق الصلة بين المهارات واحتياجات سوق العمل.
✓ تعمل وزارات التعليم والتعليم العالي على ضمان الاعتراف بالمهارات للحد من فقدان المهارات والفجوات في المهارات.

6. تيسير التوظيف المنصف والأخلاقي، وضمان الظروف التي تكفل العمل اللائق

✓ انضمت مصر لمعظم الاتفاقيات الدولية التي تضمن معايير التوظيف المنصف والأخلاقي. ويكلف القانون المصري وزارة القوى العاملة بالتفتيش على جميع المؤسسات للتأكد من إمكان العمال والموظفين التمتع بحقوقهم وبأن عقودهم تعترف بالاستحقاقات المنصوص عليها في التشريع الوطني.
✓ وتنظم اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر دورات تدريبية لتعزيز قدرات مفتشي العمل بوزارة القوى العاملة فيما يتعلق بمعايير العمل الدولية، وحماية العاملين، خاصة النساء والمجموعات الضعيفة مثل المهاجرين واصحاب الهمم.
✓ كما جرت مراجعة تشريعية لأطر القانونية المصرية الحاكمة لعملية التوظيف، وخلصت إلى توافق القوانين الخاصة بالتعيين والمعايير الدولية الخاصة بالتعيين الأخلاقي.
✓ بدأ اتحاد الصناعات المصرية في التعاون مع منظمات دولية مختلفة، وكيانات وجهات تمثيل بارزة بالقطاع الخاص المصري، لعقد جلسات من أجل تبادل المعرفة حول مسؤولية الشركات، والتعيين الأخلاقي، وممارسات الأعمال السليمة فيما يخص حماية العاملين.

7. معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها

✓ يُجرم الإطار القانوني في مصر تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. ويؤكد على أهمية تقديم كل الدعم للضحايا وحمايتهم.
✓ خصصت الحكومة المصرية دور إيواء لاستضافة الضعفاء من النساء والفتيات المعرضات للخطر وضحايا الاتجار. تعتبر دور المأوى المشار إليها مجهودًا فيما بين الوزارات والذي سوف يساعد في تحقيق الاستراتيجية الوطنية لوقاية الضحايا والاستجابة إلى احتياجات الحماية الخاصة بهم. تدعم دار الإيواء جهود إعادة التأهيل الخاصة بالحكومة الموجهة للضحايا وتعزز إطار الحماية الوطنية.
✓ سعت وزارة التضامن الاجتماعي لبناء قدرات ما يزيد عن 100 أخصائي اجتماعي ومشرفيهم حول الاتجار بالبشر، وسوف يدعم التدريب الأخصائيين الاجتماعيين في تحديد احتياجات الضحايا والمعرضين لخطر الاتجار والاستجابة لها بشكل أفضل.
✓ في 2018 اتسع المجلس القومي للطفولة والأمومة والمجلس القومي للمرأة بنطاق استجابة الخط الساخن الخاص بهم ليصبح أكثر قابلية للوصول إليه من خلال الضحايا والمعرضين لخطر الاتجار. تضمن ذلك تنظيم المجلس لبرامج لبناء القدرات لضمان أن الخطوط الساخنة ومشغليها مجهزين بالشكل الملائم للاستجابة إلى احتياجات المتصلين. ومن المتوقع لهذه الخطوة أن تعزز من جهود التحديد الخاصة بالحكومة للوصول إلى المزيد من المحتاجين.

8. إنقاذ الأرواح وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين

- ✓ نجحت مصر في وقف الهجرة غير النظامية من شواطئها إلى أوروبا منذ سبتمبر 2016 من خلال تعزيز آليات إدارة الحدود الخاصة بها، إلى جانب بناء القدرات في مجالات الإنقاذ.
- ✓ أطلق سيادة الرئيس عبدالفتاح السيسي مبادرة "قوارب النجاة" التي تهدف إلى المساهمة في الجهود الوطنية المتواصلة لوقف الهجرة غير النظامية من مصر.
- ✓ في 2019، استضافت مصر اجتماع خبراء حول ممارسات البحث والإنقاذ، والذي حضره أطراف معنية دولية رئيسية من النمسا وإيطاليا وكذلك ممثلين حكوميين من مصر ودول أخرى من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ساعدت ورشة العمل في تبادل أفضل الممارسات بين الجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية وعززت القدرات الوطنية ووئمت بينها لتنسيق عمليات البحث والإنقاذ في المنطقة.

9. تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين

- ✓ صادقت مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في 2004 وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (2005) الملحق بالاتفاقية.
- ✓ يعاقب القانون المصري رقم 2016/82 المعني بمكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين مرتكبي هذه الجرائم ويضمن توفير المساعدة للضحايا. وقامت اللجنة الوطنية للتنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر بتطوير استراتيجية وطنية لمكافحة الهجرة غير النظامية (2016-2026) بالإضافة إلى خطط عمل نصف سنوية.
- ✓ تعتبر مصر عضو في عملية الخرطوم ولقد تقلدت رئاستها الأولى فور إنشائها، كما أن مصر ضمن الدول الرئيسية في مبادرة القرن الأفريقي للاتحاد الأفريقي بموجب عملية الخرطوم.
- ✓ واستضافت مصر في سبتمبر 2018 المؤتمر الأفريقي الأوروبي للتعاون القضائي في شرم الشيخ، حيث أعلنت الأطراف المشاركة عن التزامها القوي بتقاسم المعلومات، وأفضل الممارسات، وتعزيز التعاون القضائي في مقاضاة جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.
- ✓ على مدار 2019، وفرت وزارة الداخلية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، دورات تدريبية حول إنفاذ القانون لضمان الإنفاذ الملائم للقوانين المتعلقة بهذه الجرائم ومقاضاة الجناة.
- ✓ علاوة على ذلك، نظمت الحكومة المصرية سلسلة من التدريبات بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة في مصر ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات والمكتب الأوروبي للجوء لبناء قدرات المسؤولين عن إنفاذ القانون.
- ✓ استضافت مصر في نوفمبر 2019 المنتدى الإقليمي لتبادل المعرفة والتعاون لهيئات التنسيق الوطنية بشأن مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في 18 دولة أفريقية تقع على مسارات الهجرة (عبر وسط وغرب المتوسط).

10. منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية

- ✓ لطالما كانت الحكومة المصرية داعم دائم لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية منذ التصديق عليها في 5 مارس 2004.
- ✓ منذ 2016، تنفذ الحكومة المصرية الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (2016-2021) بما يتماشى مع القانون رقم 64 لعام 2010 المعني بمكافحة الاتجار بالبشر والقانون رقم 82 لعام 2016 المعني بمكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين.
- ✓ منذ 2017، عقدت اللجنة الوطنية للتنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر ما يزيد عن 92 تدريباً لتعزيز قدرات الهيئات المصرية العاملة على مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. استهدفت هذه التدريبات تعزيز فهم الاتجار وحماية الضحايا مع إلقاء الضوء على الاعتبارات الأخلاقية عند الإبلاغ عن ضحايا الاتجار.
- ✓ تعمل اللجنة الوطنية للتنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر والمجلس القومي للمرأة على الاتساع بنطاق استجابة الخط الساخن الخاص بهم حتى يصبح أكثر قابلية للوصول إليه من خلال الضحايا والمعرضين لخطر الاتجار. يتضمن ذلك برنامج لبناء القدرات بالكامل لضمان أن الخطوط الساخنة ومشغليها مجهزين بالشكل الملائم للاستجابة إلى احتياجات المتصلين. ومن المتوقع لهذه الخطوة أن تعزز من جهود التحديد الخاصة بالحكومة للوصول إلى المزيد من المحتاجين.
- ✓ قامت الحكومة المصرية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة في مصر ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات بتقديم دورات تدريبية للمسؤولين عن إنفاذ القانون وممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات الحكومية حول قوانين مكافحة الاتجار وآليات مكافحة الاتجار بالبشر وتوفير الحماية للضحايا في مصر.

- ✓ بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، بدأت الحكومة المصرية استعداداتها لدار إيواء مخصص لضحايا الاتجار من الإناث كما قامت بالاتساع بنطاق شبكة الخط الساخن لإحالة حالات الاتجار. وقامت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر في 2018 و2019 و2020 بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة في مصر بتطوير عدد من الحملات الوطنية لرفع الوعي بشأن الاتجار بالبشر.
- ✓ قامت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر بإجراء تدريب للمدربين للاتساع بنطاق شبكات خبراءها بهدف تحقيق الاستدامة.
- ✓ انطلقت حملة المهاجرين الواعيين من خلال الحكومة الإيطالية في 2016 بهدف رفع الوعي بين المهاجرين الأفريقيين المحتملين حول المخاطر التي سوف يتعرضوا لها في منطقة الصحراء الكبرى والبحر المتوسط من خلال إفادات من مهاجرين سابقين والتي تُرجمت إلى لغات الاتحاد الأفريقي ولغات أفريقية محلية.

11. إدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسقة

- ✓ أحرزت مصر تقدماً إيجابياً فيما يتعلق بمراقبة الحدود، خاصةً على شواطئ البحر المتوسط منذ 2016.
- ✓ وفقاً لوزارات الدفاع والداخلية، بالإضافة إلى الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتكس) لم تُسجل أي قوارب هجرة غير نظامية من السواحل المصرية منذ سبتمبر 2016.

12. تعزيز اليقين والقدرة على التنبؤ في إجراءات الهجرة من أجل الفرز والتقييم والإحالة على نحو مناسب

- ✓ تراجع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر حالياً، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، المبادئ التوجيهية للتحقيقات الوطنية "المبادئ التوجيهية لجمع الأدلة والتحقيق ومقاضاة جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا ضمن سياق القانون" ويتم ذلك بالتعاون مع الهيئات المعنية. وسوف تعقد ورش عمل/ دورات تدريبية للتحقق منها عند الانتهاء من مراجعة المبادئ التوجيهية الوطنية.

13. عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلا كملأذ أخير، والعمل على إيجاد بدائل

- ✓ لا يعاقب القانون المصري المعني بالهجرة غير النظامية المهاجر، ووفقاً لقانون 2010 و2016، فإنه يفرق بين المهرب/ المتاجر والمهاجر. تعمل الحكومة المصرية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة على العودة الطوعية للمهاجرين. ولكن يحتاج الأمر إلى بذل المزيد من الجهود في هذا الشأن مع الأخذ في الاعتبار زيادة تدفق الهجرة من أفريقيا إلى مصر.

14. تعزيز الحماية والمساعدة والتعاون القنصلي على امتداد دورة الهجرة

- ✓ يحصل جميع المهاجرين المصريين على الدعم والخدمات القنصلية بغض النظر عن وضعهم القانوني. يتلقى الموظفون في السفارات والقنصليات التدريب على تقديم كافة المساعدات المطلوبة للمهاجرين من مصر.
- ✓ يستطيع المهاجرون في مصر الوصول إلى سفاراتهم بالقاهرة دون أية عوائق.

15. تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية

- ✓ توفر الحكومة المصرية الرعاية الصحية الأولية لجميع المقيمين الأجانب.
- ✓ كما يتمتع الأطفال المهاجرين المتحدثين باللغة العربية بخدمات التعليم المجاني حتى مرحلة ما قبل التعليم الجامعي ويبلغ عدد الأطفال المستفيدين من هذا حوالي 65,000 مهاجر ولاجئ.
- ✓ في ضوء تداعيات جائحة الكورونا، والمصاعب التي ترتبت عليها لاسيما في تجديد تصاريح الإقامة، قرر وزير التربية والتعليم اعفاء الأطفال من اشتراط الحصول على إقامة سارية للالتحاق بالعام الدراسي 2020-2021.
- ✓ تنص المادة 15 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 82 لعام 2016 على أن تتخذ الوزارات والجهات الوطنية المعنية التدابير المناسبة لكفالة حقوق المهاجرين مثل الحق في الحياة والسلامة الجسدية والمعنوية والنفسية؛ الحق في الحفاظ على حرمتهم الشخصية وهويتهم؛ الحق في تبصيرهم بالإجراءات الإدارية والقانونية والقضائية ذات الصلة، وحصولهم على المعلومات المتعلقة بها خاصةً ما يتعلق بالمساعدة القانونية، على أن يتم ذلك بلغة يفهمها، مع الأخذ بعين الاعتبار نوع وجنس المهاجر المهرب مع كفالة اهتمام خاص بالنساء والأطفال؛ الحق في طلب الاتصال بالممثل الدبلوماسي أو القنصلي لدولهم وإعلامه بوضعهم لتلقي المساعدات الممكنة في هذا الشأن.

- ✓ تضمين المهاجرين في مبادرة 100 مليون صحة للكشف المبكر وعلاج الالتهاب الكبدي الوبائي، وهو ما أقرتها منظمة الصحة العالمية بوصفها من المبادرات الإيجابية.
- ✓ توفير فرص الوصول إلى خدمات الصحة الوقائية (الكمامات ومعدات الوقاية) وخدمات الغذاء للمهاجرين أثناء جائحة كوفيد-19 بدعم من المنظمات الدولية.
- ✓ تضمن قانون التأمين الصحي الجديد المهاجرين من أجل الاستفادة من خدمات التأمين الصحي.
- ✓ علاوة على ذلك، ترحب الحكومة المصرية بجهود المنظمات الوطنية والدولية التي تركز على زيادة فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية بما فيها الرعاية الصحية، والإسكان والتعليم وتحسين فرص سُبل العيش للمهاجرين والمجتمعات المصرية المضيفة.

16. تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي بشكل كامل

- ✓ انضمت مصر إلى الاتفاقية الدولية الخاصة بالمهاجرين وأسرهم.
- ✓ لا تفرض الحكومة المصرية قيوداً على حركة المهاجرين، كما تعاونت الحكومة مع المنظمة الدولية للهجرة في سلسلة من الفعاليات المجتمعية لتعزيز التماسك الاجتماعي ورفاهة المواطنين مع التركيز على الشباب. ومن أمثلة هذه الفعاليات إقامة روابط بين الاتجار والرياضة مع استهداف الشباب المعرضين لخطر الهجرة غير النظامية.

17. القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أجل التأثير على تصورات العامة عن الهجرة

- ✓ تعتبر مصر من الدول الموقعة على صكوك حقوق الإنسان الأساسية التي تؤكد على القضاء على جميع أشكال التمييز. وينص الدستور والإطار القانوني على تحقيق المساواة، وتجريم الأفعال التي تنطوي على جرائم الكراهية أو التمييز وتحمي الضحايا.
- ✓ قامت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر، من ضمن هيئات وطنية أخرى، بإطلاق حملات لرفع الوعي بشكل متواصل حول الموضوعات المتعلقة بالهجرة مثل مكافحة الاتجار وأشكاله المختلفة، وتعزيز آليات الإبلاغ المتاحة.
- ✓ أقام المجلس القومي للمرأة خط مساعدة للإبلاغ عن أي جرائم تُرتكب ضد المرأة في مصر بغض النظر عما إذا كانت مصرية أو مهاجرة.
- ✓ شجعت الحكومة المصرية على مشاركة ممثلين من القطاع الخاص في اجتماعات طاولة مستديرة من أجل مناقشة التحديات والفرص المتعلقة بالهجرة بهدف إحاطة المناقشات ودعمها لتغيير التصورات الخاصة بالهجرة.
- ✓ وفرت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر التدريب لوسائل الإعلام حول الاتجار بالبشر.

18. الاستثمار في تنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات

- ✓ توسعت وزارة القوى العاملة في تطوير مراكز التدريب المهني لتعزيز مهارات وقابلية توظيف الشباب المصريين والمهاجرين. ومن خلال تجديد العديد من مراكز التدريب المهني، تستثمر الحكومة المصرية في خلق فرص عمل للشباب في قطاعات مختلفة.
- ✓ وقعت الجامعات الوطنية اتفاقيات مع نظيراتها الدولية لمنح خريجها شهادات مزدوجة؛ شهادة من جامعة مصرية وأخرى من جامعة دولية (على سبيل المثال، كلية الحقوق – القسم الفرنسي، حيث يحصل الخريج على شهادة الليسانس من جامعة القاهرة وأخرى من جامعة السوربون).

19. خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان

- ✓ تعمل وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين في الخارج على اعداد السياسة الوطنية لحكومة الهجرة، بالإضافة إلى استراتيجية إشراك المصريين في الخارج وخطة العمل الخاصة بها. وستمثل هذه الوثيقة أول سياسة وطنية لحكومة الهجرة في مصر، حيث ستضمن وجود نهج منسق وشامل للحكومة بأكملها من أجل حوكمة الهجرة، وإشراك المغتربين في تحقيق التنمية.
- ✓ كما تتعاون وزارتي الخارجية ووزارة الدولة للهجرة في التواصل مع الجاليات المصرية بالخارج لضمان استمرار الصلة بينهم وبين الوطن الأم.
- ✓ كما تحرص وزارات الخارجية والتعاون الدولي والاستثمار على توضيح فرص الاستثمار المتاحة في مصر والتواصل المستمر مع المصريين بالخارج لتعزيز العلاقة بينهم وبين الوطن ودعم مساهمهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في تحقيق التنمية

- ✓ في إطار الجهود الوطنية للحكومة المصرية لتعزيز الروابط مع المغتربين في الخارج، بدأت المنظمة الدولية للهجرة في مصر في التعاون مع الحكومة المصرية لتطوير أدوات لتوفير المعلومات للمهاجرين المصريين في الخارج ممن يرغبون في الاستثمار في بلدان منشأهم.
- ✓ الى جانب ما سبق، يتمتع المصريون بالخارج بالحق في التصويت في الانتخابات النيابية والرئاسية.

20. تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أمانًا وأقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين

- ✓ تعتبر مصر ضمن البلدان التي بها أقل تكلفة للتحويلات المالية. ويراقب البنك المركزي هذه التكلفة لضمان ألا تتعدى 3%.
- ✓ كما تعمل الحكومة المصرية على إرساء الشمول المالي وتبني آليات لتعزيز تدفقات معاملات التحويلات المالية وشفافية المعلومات، الى جانب تسهيل وصول تدفقات التحويلات المالية إلى المجتمعات في الأماكن النائية والأكثر فقرا ضعفا على مستوى مصر.
- ✓ تعتبر مصر من أوائل البلدان التي انضمت إلى الدعوة الدولية للعمل: "التحويلات المالية في الأزمات: كيفية الحفاظ على تدفقها" منذ انطلاقتها في مايو 2020. ولقد قادت هذه المبادرة سفارة سويسرا وسفارة المملكة المتحدة، من أجل التخفيف من وطأة الآثار الاجتماعية الاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد-19 على المهاجرين والاقتصاد المحلي ومكافحتها. الدعوة للعمل مصممة لإلقاء الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه التحويلات المالية في دعم مئات الملايين من الأشخاص حول العالم، وتوليد قوة الدفع حول عدد من التدابير الهامة التي تستطيع الحفاظ على حركة تدفق التحويلات المالية في الأزمات. ومن بين البلدان الأولى التي انضمت إلى هذه الدعوة كل من مصر، والمكسيك، ونيجيريا، وباكستان والأردن.

21. التعاون لتيسير عودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كراماتهم وكذلك إعادة إدماجهم مستدامًا

- ✓ تلتزم الحكومة المصرية بتوفير كافة سبل الدعم لمواطنيها بالخارج لتيسير العودة الى مصر وتتعاون السفارات والقنصليات المصرية بالخارج في إصدار الوثائق اللازمة للعودة الى مصر حال عدم توفرها.
- ✓ كما أبرمت مصر عددا من الاتفاقيات الثنائية من أجل تسهيل عودة المهاجرين المصريين في الخارج.
- ✓ قامت مصر بتيسير عودة المصريين الذين تقطعت بهم السبل في الخارج والمهاجرين المصريين أثناء تفشي جائحة كوفيد-19، حيث تم انشاء لجنة وطنية بقرار من رئيس الوزراء لاتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بتسهيل العودة، وتبنت وزارة الدولة للهجرة مبادرة "نورت بلدك" لاستقبال المصريين العائدين من الخارج وفقدوا وظائفهم، وتهدف المبادرة لمساعدتهم في الحصول على فرص عمل بمصر.
- ✓ تتعاون الحكومة المصرية مع المنظمة الدولية للهجرة في مصر في برنامج العودة الطوعية وإعادة الإدماج، وهو ما ساعد في أن يكون هذا البرنامج أحد أكبر برامج العودة الطوعية وإعادة الإدماج في شمال أفريقيا. وبالإضافة إلى خدمات العودة الطوعية وإعادة الإدماج.
- ✓ وتحرص الحكومة المصرية على لم شمل أسر اللاجئين الذين أُجبروا على ترك بلدانهم.

22. إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة

- ✓ أبرمت مصر عددا من الاتفاقيات الثنائية لضمان تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي.

23. تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقًا للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

- ✓ تؤمن مصر بأن الإدارة الفعالة للهجرة تستلزم التنسيق والتعاون بين دول المقصد، والمصدر والمعبر، وتحرص على التعاون مع غيرها من الدول ومع المؤسسات الدولية لتعظيم الاستفادة من الهجرة وتقليل المخاطر التي قد تترتب عليها.
- ✓ تعتبر مصر حاليا عضو في خمس آليات للتشاور بين الدول، ألا وهي المنتدى الأفريقي المعني بالهجرة، وعملية التشاور الإقليمية العربية المعنية بشئون الهجرة واللاجئين، وحوار الهجرة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، ومبادرة القرن الأفريقي للاتحاد الأفريقي بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والمبادرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان القرن الأفريقي لنقصي طرق الهجرة (عملية الخرطوم)، حيث تعتبر مصر من البلدان الرئيسية فيها، وأخيرًا المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.
- ✓ وفيما في مجال هجرة العمالة على سبيل المثال، تم عقد أربع ورش عمل حوارية في 2019 تحت محور تنقل العمالة، بما في ذلك ورشتي عمل إقليميتين، أحدهما حول التوظيف الأخلاقي، وبالإضافة إلى ذلك يُخطط لورش عمل وطنية من أجل دعم خطة

عمل الحكومة المعنية بإدارة هجرة العمالة.

- ✓ في مايو 2018، قامت المنظمة الدولية للهجرة والحكومة المصرية بتيسير زيارة دراسية إلى بلجيكا لوفد يضم أطراف حكومية معنية والتي استهدفت إحاطة الوفد بترتيبات تنسيق مكافحة الاتجار في بلجيكا وآليات حماية الضحايا.
- ✓ استضافت مصر أول منتدى إقليمي لتبادل المعرفة والتعاون بين هيئات التنسيق الوطنية بشأن مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين على مسارات الهجرة في وسط وغرب المتوسط، وهو المنتدى الذي شارك فيه 18 دولة أفريقية.
- ✓ كما عقدت أيضًا المؤتمر الأفريقي الأوروبي للنواب العموم حول التعاون القضائي الدولي للتحقيق في جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وهو المؤتمر الذي شارك فيه 25 من نواب العموم.
- ✓ أطلقت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار ونفذت مشروع مركز التدريب الدولي بأكاديمية الشرطة المصرية، وهو مشروع مشترك مصري إيطالي لعقد سلسلة من ورش العمل من أجل تدريب هيئات الشرطة من 22 دولة أفريقية على مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية. كذلك، انعقدت دورات تدريبية أخرى لمسؤولين أفريقيين حول مكافحة الهجرة غير النظامية.
- ✓ أقامت الحكومة المصرية في 2019 لجنة شؤون الهجرة للتعامل مع جميع الأمور المتعلقة بالهجرة وتنسيقها. جاءت إقامة اللجنة كاستجابة لتوصيات تقرير مصر لفريق الأمم المتحدة القطري المشترك في سياق الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل.
- ✓ اشتركت الحكومة المصرية في المؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية "تنفيذ الاتفاق ودراسة أثره على السياسات في المنطقة العربية" المنعقد بالقاهرة في 3 و4 ديسمبر 2019 وورشة عمل لبناء القدرات حول حوكمة الهجرة في المنطقة العربية المنعقدة أيضًا في القاهرة في 5 ديسمبر 2019؛ والتي أقيمت مع نقاط اتصال معنية بالهجرة من دول عربية تتضمن مصر، وشارك في تنظيمها المنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية.
- ✓ كما اشتركت الحكومة المصرية بفعالية في ورشتي عمل لبناء القدرات حول الاستعراض الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية في 25 يونيو 2020 و14 أغسطس 2020، مع ممثلين من 14 دولة عضو عربية، وهما الورشتان اللتان شارك في تنظيمهما أونلاين كل من المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا وجامعة الدول العربية بالتعاون مع شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة.

وسائل التنفيذ

- أ. تتفاوت طبيعة التنفيذ وفقا لخصائص الهدف المأخوذ في الاعتبار والجهة المنفذة. وقد أبرزت الحكومة المصرية الحاجة إلى تعزيز القدرات بالعديد من القطاعات- مع اعتبار جمع البيانات وتحليلها ضمن أكثر الأمور المحورية والمتقاطعة. وفي ضوء ذلك قادت الحكومة إقامة وحدة تحليل بيانات الهجرة تحت رعاية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والتي تهدف إلى مواجهة الفجوات والاحتياجات الأساسية فيما يتعلق ببيانات الهجرة وذلك من خلال إجراء تقييمات دورية وتمرينات خاصة بجمع البيانات للخروج بإحصاءات حديثة ودقيقة عن مسائل الهجرة لدعم تطوير سياسة تقوم على أساس الأدلة وتعزيز إدارة الهجرة في مصر.
- ووفقًا للمعلومات المستخدمة في عملية التنفيذ، اعتمدت الحكومة بشكل رئيسي على المصادر المتواجدة على المستوى الوطني والمحلي. كما استفادت أيضًا من الآليات المشار إليها بالفعل مثل اللجنة الخاصة بتنفيذ الاتفاق من أجل دعم هذا الاستعراض.

الخطوات القادمة

- أ. على المستوى الإقليمي وبالاستناد إلى المسائل المحددة أثناء الاستعراض الوطني، تهدف الحكومة المصرية إلى تحديد سلسلة من نقاط العمل الأساسية حسب الأولوية. فتنطلق الدولة إلى وضع أولويات لمجموعة من السياسات الأكثر اتساقًا من أجل الدول المضيفة للمهاجرين وذلك إلى جانب القيام بتعزيز الدعم الدولي. إن التدفق الدائم للمهاجرين الوافدين هرباً من الحروب وعدم الاستقرار في بعض البلدان المجاورة مع عدم وجود التماس الحماية كلاجئين في مصر، من الممكن أن يضع أعباءً مجتمعية وسياسية واقتصادية على الدول المضيفة. وغالبًا ما يفتقر المجتمع الدولي والجهود العالمية المعنية بتحسين حوكمة الهجرة إلى السياسات المتسقة التي توفر الأرضية المشتركة لفهم الاختلافات بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ويؤكد ذلك على أهمية تزويد البلدان بعدد أعلى من المهاجرين على نحو يتناسب مع السكان المقيمين بها، وهي البلدان التي غالبًا ما تكون في الخطوط الأمامية لتدفقات الهجرة.
- كذلك، يجب تعزيز دور دول جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي في تنسيق تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وتبادل أفضل الممارسات والمعرفة والمعلومات بين العديد من الدول في المنطقة. ومن الممكن إيجاد مقترح بهذا الأمر في طبيعة هذا الاستعراض، حيث يتطلب ذلك إلى شبكات بحوث على مستوى أقوى، من أجل إقامة تبادل قوي وفعال لتدفق البيانات والمعلومات فيما بين البلدان. ولقد أُشير إلى أمثلة لذلك مثل المرصد الأفريقي للهجرة في المغرب.
- من الأولويات الأخرى لمصر الاتساع بنطاق السبل النظامية للهجرة وآليات وفرص تنقل العمالة على المستوى الإقليمي والعالمي. ولقد يساهم هذا الإجراء أيضًا في تكثيف مكافحة الإقلمية للتهريب وجهود مكافحة الاتجار وكذلك تعزيز عمليات التوظيف المنصفة والأخلاقية. وتتضمن الإجراءات الداعمة: التوقيع على العقد التنفيذي للمركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج، والذي سوف يوفر تدريب ما قبل المغادرة وتطوير القدرات المهنية والاحترافية واللغة الألمانية لاستيعاب الشباب المصري

في سوق العمل الألماني وإعادة إدماج المهاجرين غير النظاميين بعد عودتهم إلى موطنهم. كذلك، سوف يُعطى المزيد من التركيز لتعزيز قدرات المسؤولين لجمع وتحليل فرص العمل الخارجية والمهارات المطلوبة للعمل، والعمل على إعداد برنامج تدريب المدربين لعدد من المسؤولين من أجل توجيه ما قبل المغادرة، بالإضافة إلى وضع أدلة وكتيبات توجيهية عن هجرة العمالة وإجراءات السفر الخاصة في كل دولة، من خلال تنفيذ اللجنة الوطنية لمشروع تعزيز إدارة الهجرة من خلال الدعم المؤسسي.

مع مراعاة الطابع عبر الوطني لتدفقات الهجرة والاعتراف بأنه ما من دولة وحدها تستطيع إدارتها بفعالية بدون التعاون مع الدول المشتركة الأخرى، تؤكد مصر على أهمية تفعيل تعاون دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومشاركتها، وبالتالي سائر دول العالم، فيما يتعلق بإدارة الهجرة لا سيما من خلال بناء القدرات وتبادل المعرفة والدروس المستفادة.

ومن جانب اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر، تتضمن الخطط الموضوعية، لتحقيق المزيد من التعزيز لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، متابعة تنفيذ توصيات المنتدى الإقليمي لتبادل المعرفة والتعاون بين هيئات التنسيق الوطنية بشأن مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين على مسارات الهجرة عبر غرب ووسط المتوسط. كما تخطط لزيادة عدد الدورات التدريبية، وورش العمل وجلسات رفع الوعي الموجهة للأطراف المعنية على المستوى الوطني وكذلك مستوى القارة ككل.